



التداول السلمي للسلطة في الدولة الديمقراطية

The Peaceful Transfer of Power in Democratic Countries

إعداد

محمد طالب شرموط الحلبوسي

إشراف

الأستاذ الدكتور عادل العلي

قدمت هذه الرسالة

إلى كلية الحقوق كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في

القانون العام

تشرين الثاني 2018

قرار لجنة المناقشة

نوقشت رسالة الماجستير للطالب محمد طالب الحنبوسي بتاريخ ١٤ / ١١ / ٢٠١٨ والموسومة بـ

* التداول العلمي للعامة في الدولة الديمقراطية *

وأجيزت بتاريخ ١٤ / ١١ / ٢٠١٨.

أعضاء لجنة المناقشة :

التوقيع	الاسم :
	أ.د. عادل العلي
	رئيساً ومشرفاً
	أ.د. حمدي القبيلات
	عضواً داخلياً
	د. محمد الشباطات
	عضواً خارجياً / الشرق الاوسط

تفويض

أنا محمد طالب شرموط الحلبوسي، أفوض جامعة الإسراء بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع:

التاريخ: / / 2018

Authorization Form

I, **Mohamed Taleb Sharmot Al- Halboosi**, authorize Isra University to supply copies of my Thesis to libraries or establishments or individuals on request.

Signature:

Date:

الاهراء

اهري هذا الجهر المتواضع...

إلى الجبل المنيع الذي رحل وترك ألف ألف نجمة تسطع في روعي

لتضيء عتمة الدرب .. أبي الفارس الرجل (رسمه الله) ...

إلى نبض القلب وروح الروح ونهر الحنان والشامخة كالنخلة العراقية

إلى الشمعة التي تحترق لتنير وربي .. أسي حياتي ...

إلى سنري في الحياة وعضري وعاوي .. إخوتي ...

إلى نجوم السماء إلى الزهور التي يسكن عطرها فولوي .. أخواتي الحبيبات ...

أهري جهري المتواضع لكم جميعاً ...

الشكر والتقدير

الحمد لله ملئ الأرض وملئ السموات وملئ ما بينهما ونشكره على فضله
والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد صل الله عليه وعلى اله
وصحبه وسلم.

أقدم شكري وعرفاني بصادق النية إلى:

جامعة الاسراء الصرح الشامخ بكوادرها التعليمية والإدارية وأخص منهم أستاذنا
الفاضل الأستاذ الدكتور عادل العلي بقبوله الاشراف على هذه الرسالة، وتوجيهي
في جميع تفاصيلها.

والأستاذ الدكتور حمدي القبيلات لما قدمه لنا من علم من خلال تدريسه لنا
وعلى مدار فصلين دراسيين.

والأستاذ المشارك الدكتور محمد الشباطات المحترم

والشكر للأستاذ الفاضل رعد حميد الدهلكي المحترم

والشكر للأستاذ الفاضل محمد ناصر الكربولي المحترم

والشكر للمحامي الدكتور نائر جمعة العاني المحترم

والشكر موصول لكل من ساعدني في اتمام رسالتي ... والوقوف معي فجزاهم

الله خير الجزاء.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	تفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الاهداء
هـ	شكر وتقدير
و	قائمة المحتويات
ط	الملخص باللغة العربية
1	المقدمة
3	أهمية الدراسة
3	مشكلة الدراسة
4	أهداف الدراسة
4	الدراسات السابقة
6	منهجية الدراسة
6	خطة الدراسة
7	الفصل الأول: الإطار النظري للتداول السلمي للسلطة في الدولة الديمقراطية
8	المبحث الأول: مفهوم التداول السلمي للسلطة
8	المطلب الأول: التعريف بمبدأ التداول السلمي للسلطة
8	الفرع الأول: المعنى اللغوي لتداول السلطة
9	الفرع الثاني: المعنى الاصطلاحي لتداول السلطة
11	المطلب الثاني: متطلبات التداول السلمي للسلطة
11	الفرع الأول: أشكال التداول السلمي للسلطة
18	الفرع الثاني: شروط التداول السلمي للسلطة
28	الفرع الثالث: التفرقة بين التداول السلمي وانتقال السلطة والشراكة في السلطة
34	المطلب الثالث: مفهوم التداول السلمي للسلطة في أنظمة الحكم

الصفحة	الموضوع
34	الفرع الأول: التداول السلمي للسلطة في النظام الرئاسي
39	الفرع الثاني: التداول السلمي للسلطة في النظام البرلماني
47	المبحث الثاني: مفهوم الدولة الديمقراطية
52	المطلب الأول: مقومات الدولة الديمقراطية
54	الفرع الأول: الانتخابات
57	الفرع الثاني: الضمانات الدستورية للانتخابات
64	المطلب الثاني: نموذج التداول السلمي للسلطة في الدولة الديمقراطية
64	الفرع الأول: نموذج في التداول السلمي للسلطة في الانظمة المعاصرة
64	اولا: في الانظمة الشمولية (نموذج الحزب الواحد)
67	ثانيا: في الانظمة الديمقراطية (النموذج الغربي)
71	الفصل الثاني: التطبيق العملي للتداول السلمي للسلطة في الدولة الديمقراطية
71	المبحث الأول: التداول السلمي للسلطة ومبدأ الفصل بين السلطات
72	المطلب الأول: التعريف بمبدأ الفصل بين السلطات
73	الفرع الأول: مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات في الدساتير
76	الفرع الثاني: اهمية الفصل بين السلطات
77	المطلب الثاني: علاقة مبدأ الفصل بين السلطات بالتداول السلمي للسلطة
78	الفرع الأول: منع التداخل بين السلطات
80	الفرع الثاني: انسيابية تسليم السلطة
83	المبحث الثاني: التداول السلمي للسلطة والدولة الديمقراطية
83	المطلب الأول: ضرورات التداول السلمي للسلطة في الدولة الديمقراطية
84	الفرع الأول: ضرورات التداول السلمي للسلطة في استقرار الحكم
90	الفرع الثاني: ضرورات التداول السلمي للسلطة في التقدم الاجتماعي
94	المطلب الثاني: نماذج التداول السلمي للسلطة في الدساتير
95	الفرع الأول: نموذج التداول السلمي للسلطة في دساتير العراق
95	اولا: في الدساتير قبل عام 2005

الصفحة	الموضوع
119	ثانيا: في دستور عام 2005
121	الفرع الثاني: نموذج التداول السلمي للسلطة في دساتير دول عربية مختارة
122	اولا: التداول السلمي للسلطة في دستور الجمهورية اللبنانية.
125	ثانيا: في دستور المملكة الاردنية الهاشمية
132	الخاتمة
134	النتائج والتوصيات
138	قائمة المصادر والمراجع
151	الملخص باللغة الانجليزية

التداول السلمي للسلطة في الدولة الديمقراطية

إعداد

محمد طالب شرموط الحلبوسي

المشرف

الأستاذ الدكتور عادل العلي

الملخص

يمكن القول إن تداول السلطة من أهم عناصر وركائز الحكم الديمقراطي المبني على الإرادة الشعبية لعموم أبناء المجتمع. وتواجه هذه العملية العديد من المشاكل والعقبات بسبب خرق القواعد القانونية المنظمة لهذه العملية وآلياتها، فأنظمة بعض دول العالم الثالث لا زالت عاجزة عن إدراك المعنى الصحيح للسلطة في كونها سلطة الدولة وليست سلطة الحكام وانه لا يمكن احتكارها من قبل قوة اجتماعية أو سياسية واحدة، وحيث إن من مهام الدولة الحديثة تحقيق مصالح المجتمع بكل قوة، فلا بد إن تتمتع جميع هذه القوى بحق تولي السلطة أو المشاركة فيها، ومن ثم التأثير في صنع القرارات السياسية المعبرة عن المصالح العامة، ولما كان من غير الممكن إن تتولى جميع هذه القوى السياسية السلطة في نفس الوقت فانه لابد إن يكون هناك اتفاق معني بالكيفية التي يتم بها تداول السلطة سلميا بين هذه القوى والالتزام به، فعندما تحتكر السلطة من قبل مجموعة معينة أو تشكيل معين اجتماعي أو سياسي واحد في الوقت الذي تجد فيه تشكيلات أخرى نفسها مجردة من حق تولي السلطة أو المشاركة فيها يصبح العنف وسيلة الذين هم خارج السلطة من أجل الاستيلاء عليها وأداة الذين هم في السلطة لضمان البقاء في الحكم وبالنتيجة تتناقص كفاءة النظام السياسي في الاستجابة لجميع القوى الاجتماعية وإحداث التوازن بين هذه المطالب، ومن ثم يتضح أن التداول السلمي للسلطة يكاد يلخص سمات النظام الديمقراطي على النمط الغربي، حيث يستلزم حدوثه وجود تعدد حزبي وتنافس سياسي حقيقي وانتخابات دورية حرة ونزيهة ورأي عام قوي وقادر على التأثير ووسائل إعلام تقوم بدور رقابي فاعل في محاسبة القائمين على السلطة. إن الديمقراطية هي مفهوم إنساني سابق على قيام الدولة الحديثة لذلك فان أي مجتمع يستطيع الأخذ بها وفق أسس تتلاءم ومرحلة التطور التي يعيشها وهذا يعني إن التخلف أو التأخر ليس مبررا كافيا لعدم تطبيقها باليتها (ومنها التداول السلمي للسلطة)، ومن ثم احتكار السلطة السياسية تحت ذريعة تحقيق التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فالديمقراطية هي ممارسة عملية يحكم بها الشعب أيا كانت درجة تطوره عبر سلطة

سياسية يختارها هو ويقر لها تنظيم شؤونه عندها تكون أي صيغة للحكم ناجحة إذا ما تم إقرارها من أغلبية الشعب.

وقد قسمت الدراسة على فصلين، تناول الفصل الأول الإطار النظري للتداول السلمي للسلطة في الدولة الديمقراطية، وتناول الفصل الثاني التطبيق العملي للتداول السلمي للسلطة في الدولة الديمقراطية.

وافضت الدراسة إلى جملة من النتائج. ومنها ان التداول السلمي للسلطة يقوم على الرجوع إلى الشعب في تحديد اختياره فلا بد ان تكون وسيلة الرجوع معبرا عن رأي المواطن ومحددة لاختياره بشكل حقيقي وبذلك يصبح مفهوم التداول السلمي للسلطة رمزا بارزا لمفهوم النظم الديمقراطية. ويعبر عنه من خلال النظم الدستورية والقانونية ومحدداتها. ومن ذلك يصبح هذا النظام قائم اساساً على الفكر والفهم القانوني الذي بموجبه تبنى وتفوض السلطة. وتبقى القوانين هي الممثلة الحقيقية للسلطة. وان سلطة القانون تبقى هي الاسمى ولا سلطان يعلو القانون.